### محكمة الاحتلال تقرر إخلاء عائلات فلسطينية في القدس لصالح المستوطنين

# السلطة الفلسطينية: تجاهل ترامب المقصود للقضية لا يساعد في تحقيق السلام

فلسطيني متظاهرا من داخل آلية عسكرية إسرائيلية

الأراضي المحتلة – «وكالات»: قالت وزارة الخارجية والمغتربين في السلطة الفلسطينية الأربعاء، إن التجاهل «المقصود» من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة «لا يساعد في تحقيق السلام».

واعتبرت الوزارة ، في بيان صحافي أن «انحياز ترامب وإدارته الكامل للاحتلال الإسرائيلي وسياساته، لا يساعد في تحقيق السلام، ويسقط التفرد الأمريكي في رعاية عملية السلام وأي مفاوضات جدية وذات معنى».

وأكدت أن «تجاهل ترامب المقصود للقضية الفلسطينية يستدعي سرعة التحرك الدولي لإطلاق مؤتمر دولي للسلام، تنبثق عنه آلية إشراف دولية متعددة الأطراف على المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني».

ورأت الخارجية الفلسطينية أن ترامب «يحاول الترويج لمسار التفافي على القضية الفلسطينية يقوم على ما اعتبره(المصالح المشتركة لدول المنطقة في محاربة المتطرفين»، مشددا على «ضرورة تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجاراتها، وهي سياسة أمريكية تعتبر عصب خطة ترامب للسلام المزعوم في الشرق الأوسط».

وأكدت أن مواقف ترامب «باتت تشكل غطاءً يشجع سلطات الاحتلال على ارتكاب المزيد من الجرائم والانتهاكات ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وهي مواقف نشاز وخارجة عن الإجماع الدولي».

يشار إلى أن السلطة الفلسطينية تقاطع إدارة ترامب منذ إعلانه في ديسمبر (كانون الأول)2017 الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

من ناحية أخرى قررت محكمة الاحتلال الإسرائيلية في القدس طرد عائلة سمرين المقدسية من منازلها في حي سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك لصالح جمعية العاد الاستيطانية، بحجة أن العائلة تخيت عن المنازل والدولة سيطرت عليها بحسب قانون أملاك الغائبين.

وتترقب عائلة سمرين المكونة من 18 شخصا تنفيذ سلطات الاحتلال لقرار المحكمة الذي سيلقي بهم وبأثاثهم في العراء، تمهيدا لسيطرة جمعية العاد الاستيطانية المتطرفة على منازلهم.

ومنح قانون أملاك الغائبين سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاستيلاء على منازل فلسطينية تركها ساكنوها إبان النكبة في العام 1948، أو إبان النكسة في العام 1968، وأغلبها يتم تسريبه لصالح جمعيات استيطانية وعلى رأسها جمعية العاد.

من جهة أخرى أعلنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين في منظمة التحرير الفلسطينية أمس الخميس، أن نحو 100 أسير فلسطيني علقوا إضراباً عن الطعام استمر عدة أيام في سجون إسرائيل ضد «أجهزة التشويش» على الهواتف الخلوية.

وقالت الهيئة، في بيان صحفي، إن تعليق الإضراب تم «بعد أن بدأت إدارة السجون الإسرائيلية بتنفيذ بنود الاتفاق من خلال شروعها بإعادة المضربين الذين نقلتهم إلى سجون أخرى».

وذكرت الهيئة، أن اتفاقاً تم بين قيادات الحركة الأسيرة وإدارة السجون مساء أمس الأربعاء، تعهدت فيه الأخيرة بالبدء بتنفيذ مجموعة من مطالب الأسرى المضربين ضد أجهزة التشويش.

وأوضحت أن الاتفاق يقضي بعودة كافة الأسرى المضربين إلى السجون التي خرجوا منها، والمباشرة بمعالجة وتخفيض أجهزة التشويش التي تؤثر على صحة الأسرى وعلى ترددات الراديو والتلفزيون، والبدء بتركيب وتشغيل أجهزة الهواتف العمومية 5 أيام أسبوعيا اعتبارا من الأحد المقبل.

في المقابل قالت الإذاعة الإسرائيلية العامة نقلاً عن مصادر في مصلحة السجون الإسرائيلية، إن وقف الإضراب جاء بقرار من الأسرى أنفسهم بعد إدراكهم عدم وجود فرصة لإزالة أجهزة التشويش.

وذكرت الإذاعة، أن مصلحة السجون تعتزم نصب أجهزة التشويش في جميع المنشآت التي يتم فيها اعتقال أسرى أمنيين فلسطينيين.

وتعتقل إسرائيل زهاء 6500 أسير فلسطيني.

من جانب اخر دعا البنك المركزي الإسرائيلي الحكومة الأربعاء، إلى تخفيف القواعد للعمال الفلسطينيين الذين كثيرا ما يشترون تصاريح عمل في إسرائيل بطريقة غير شرعية للالتفاف على قيود تربطهم بصاحب عمل واحد.

وأظهر بحث من بنك إسرائيل أن نحو 20 الف عامل فلسطيني، أو 30 في المئة من قوة العمل الفلسطينية في إسرائيل، يدفعون رسوما شهرية للحصول على تصريح للعمل مع جهة واحدة، ثم يعملون بطريقة غير قانونية لدى أخرى.

ومع تجاوز نسبة البطالة في الضفة الغربية، وقطاع غزة 30 في المئة، يعمل عشرات الآلاف من الفلسطينيين، معظمهم من الضفة الغربية المحتلة، بصورة غير قانونية في إسرائيل، في وظائف تدر اجرا اعلى من الوظائف المتاحة في الأراضي الفلسطينية.

وأظهر البحث أن ثلاثة ارباع الفلسطينيين الذين اشتروا تصاريح عمل يعملون في قطاع التشييد، وقدر البحث العائد السنوي من تجارة تصاريح العمل بنحو 480 مليون شيقل (137 مليون دولار) يجني منها تجار التصاريح نحو 120 مليون شيقل.

وذكر التقرير أن الرسوم الشهرية التي تبلغ 2000 شيقل، تقلص أي مكاسب يحققها العمال، ويحصل الفلسطينيون الذين يشترون تصاريح العمل على 10 آلاف و100 شيقل شهريا في المتوسط مقابل 7800 شيقل لمن يحصلون عليها بطريقة قانونية.

وحث بنك إسرائيل الحكومة على إصلاح نظام تصاريح العمل المعمول به منذ 2016، للسماح للعمال الفلسطينيين بالعمل لدى ارباب عمل مختلفين، وقال: «من المتوقع أن يعزز إلغاء الالتزام المفروض على الفلسطينيين بالعمل فقط لدى جهة محددة سلفا، كفاءة توزيع العمال الفلسطينيين، وزيادة إنتاجيتهم ودخلهم، و يقلل بشكل كبير من الاتجار في تصاريح العمل».

# وفاة الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك

الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك

باريس – «وكالات»: توفي الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك صباح أمس الخميس، عن 86 عاما كما أعلن صهره فريديريك سالا بارو.

وقال سالا بارو زوج كلود شيراك، إن «الرئيس جاك شيراك توفي هذا الصباح بين عائلته بسلام».

وانتخب شيراك لمنصب رئاسة الجمهورية الفرنسية في 1995، وجدد له في 2002، وانتهت رئاسته بتاريخ 17 مايو 2007.

وحكم عليه بالسجن لسنتين مع وقف التنفيذ في 15 ديسمبر 2011، و ذلك بعد إدانته بالفساد وتبديد المال العام.

# «طالبان» تتعهد بعرقلة الانتخابات الرئاسية الأفغانية

كابول – «وكالات»: أصدرت حركة طالبان أفغانستان أمس الخميس أوامرها لأنصارها باستخدام كل السبل الممكنة لعرقلة الانتخابات الرئاسية المقررة السبت المقبل.

وقالت الحركة إنها سوف تهاجم القوات الأمنية في مراكز الاقتراع، كما سوف تغلق الطرق الرئيسية لعرقلة عملية التصويت.

وأضافت انه من أجل سلامة المواطنين، عليهم أن يمتنعوا عن التصويت وأن يبقوا في منازلهم.

ووصفت الحركة الانتخابات الرئاسية بالمؤامرة التي تهدف « لتنفيذ أهداف المحتلين» في البلاد.

ويأتي هذا البيان في الوقت الذي تمت فيه دعوة ملايين الأفغان للإدلاء باصواتهم في الانتخابات يوم السبت المقبل.

ويتنافس في الانتخابات 18 مرشحا، بينهم الرئيس الحالي أشرف غني.

من جهة أخرى شنت القوات الأمريكية غارات جوية في إقليم غزني بجنوب شرق أفغانستان، مما أدى إلى مقتل 27 مسلحا على الأقل، وتدمير مجمعين تابعين لطالبان.

وتلقت وكالة أنباء «خاما برس» الأفغانية أمس الخميس عن قيلق «الرعد 203» التابع للجيش الأفغاني قوله في بيان له، إن القوات الأمريكية شنت الغارات الجوية في مناطق ديه باك وانْدار وقاراباج، ومنطقة اسفندي الواقعة على أطراف مدينة غزني.

وأضاف البيان، أن الغارات الجوية أسفرت عن مقتل 27 من عناصر طالبان وإصابة مسلح آخر.

ولم تعلق جماعة طالبان على الغارات الجوية حتى الآن.

# روحاني لأمريكا: إذا أردتم اتفاقاً جديداً أكبر فعليكم أن تدفعوا أكثر

الرئيس الإيراني حسن روحاني

نيويورك – «وكالات»: قال الرئيس الإيراني حسن روحاني الأربعاء إذا كانت الولايات المتحدة تريد اتفاقا يتجاوز الاتفاق النووي الذي انسحبت منه، «فعليكم أن تدفعوا أكثر». وبدا أنه يرفض إجراء محادثات مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الوقت الحالي.

وأضاف في كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة «ردا على إجراء محادثات تحت الضغط، هو لا». وتزامن الرد، مع زيادة الولايات المتحدة للضغوط بفرض عقوبات على شركات صينية تتعامل مع النفط الإيراني، رغم العقوبات الأمريكية.

ويريد ترامب اتفاقاً يتجاوز الاتفاق النووي ويحد من برنامجها النووي بشكل أكبر، وبقيد أنشطتها في مجال الصواريخ الباليستية، وينهي دعمها لقوات تعمل بالوكالة عنها في الشرق الأوسط، وقال روحاني: «إذا أردتم المزيد، إذا كنتم تطلبون المزيد، فعليكم أن تقدموا وتدفعوا أكثر»، دون أن يخوض في تفاصيل.

واتهم ترامب في كلمته أمام الأمم المتحدة أمس الثلاثاء، زعماء إيران «بالتعطش للدماء» ودعا دولا أخرى للانضمام للولايات المتحدة في الضغط على إيران بعد هجمات 14 سبتمبر الجاري على منشآتي نفط سعوديتين ألقت واشنطن اللوم فيه على طهران التي نفت ضلوعها فيهما.

وتعتزم الولايات المتحدة زيادة وجودها العسكري في السعودية بعد الهجمات. وحذر روحاني قادة العالم قائلا، إن «منطقة الخليج على شفا الانهيار، إن خطأ واحدا قد يشعل الوضع». وأضاف «لن نتحمل التدخل الاستفزازي للأجانب. سنرد بحزم وقوة على أي نوع من الاعتداء والانتهاك لأمننا ووحدة أراضينا».

وقال ترامب كذلك إن هناك سبيلاً للسلام، وترك روحاني، مهندس الاتفاق النووي، الباب مفتوحا أمام الدبلوماسية قائلا، إن «بإمكان واشنطن الانضمام إلى محادثات نووية بين طهران والقوى الأخرى إذا تقرر رفع العقوبات».

ترامب وروحاني فرص منعدمة

ورغم جهود زعيمي فرنسا وبريطانيا لدفع روحاني للقاء ترامب، قال مسؤول إيراني، إنه «لا يوجد احتمال لاجتماع الرئيسين خلال وجودهما في نيويورك لحضور التجمع السنوي لقادة العالم».

وأضاف أن «فرص عقد الاجتماع منعدمة، إنهم يعرفون ما عليهم القيام به، يتعين أن يعودوا إلى خطة العمل الشاملة المشتركة الاتفاق النووي، ورفع العقوبات وأن ينهوا سياسة الضغوط القصوى الفاشلة على إيران». وتابع المسؤول، الذي تحدث مشترطا كتم هويته، «بعد ذلك يمكنهم بالطبع الانضمام للمحادثات بموجب الاتفاق».

وبعد اجتماع للأطراف التي لا تزال في الاتفاق النووي، بدت المسؤولة عن السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، التي كانت من أكبر داعمي الاتفاق، بائسة من فرص إعادة إيران للالتزام بالاتفاق بعد الانسحاب الأمريكي، وقالت: «أعتقد، لا أعتقد، بل آمل أن يسود المنطق السليم».

ولم يغلق روحاني نفسه الباب أمام المحادثات وأشارت الجملة قبل الأخيرة في خطابه هذا الاحتمال. وقال: «هذه رسالة الأمة الإيرانية، فلنستثمر في الأمل نحو مستقبل أفضل بدلا من الحرب والعنف، فلنعد إلى العدالة، إلى السلام، إلى القانون، الالتزام والوعد وفي النهاية إلى طاولة التفاوض».

# الرئيس الأمريكي يعتبر إطلاق إجراءات لعزله بسبب مكالمته الهاتفية «نكتة»

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: وصف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأربعاء الأسباب التي دفعت الديموقراطيين إلى إطلاق إجراءات لعزله «بالنكتة» بينما أصر خصومه على اتهامه بالتصرف مثل «زعيم مافيا» في اتصاله الهاتفي مع نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي.

ونفى ترامب وجود أي مخالفة في الاتصال الهاتفي الذي أجراه مع زيلينسكي بعد نشر نص المحادثة التي طلب فيها الرئيس الأمريكي من نظيره الأوكراني فتح تحقيق يتعلق بخصمه الديموقراطي جو بايدن.

وفي محاولة للتقليل من أهمية هذه المحادثة التي اعتبرتها المعارضة «مروعة» وتجعل الرئيس الأميركي في وضع صعب، وصف ترامب السبب الذي استند إليه خصومه للإطلاق إجراءات لعزله بـ«النكتة».

في الوقت نفسه، يتوقع أن تشهد هذه القضية تطورات جديدة الخميس في جلسة الاستماع في الكونغرس لرئيس إدارة الأمن الوطني جوزف ماكغواير الذي كان امتنع أولا عن الإبلاغ بالفضيحة التي كشفها مبلغ يعمل في الاستخبارات.

وهذه الوثيقة الغامضة التي تنتظر كل واشنطن نشرها، اطلعت عليها مجموعة صغيرة من البرلمانيين في جلسة مغلقة.

وقال السناتور الجمهوري بن ساس بعد انتهاء الجلسة «بالتأكيد هناك الكثير من الأمور المقلقة فيها»، في موقف فريد في معسكره. أما الديموقراطيون فقد اعتبروا أن الوثيقة تشكل «مصدر قلق عميق».

ودعا زعيم كتلتهم في مجلس الشيوخ تشاك شومر إلى «نشر الوثيقة فورا». ووعد بالتزام «الشفافية» بشأن المبلغ الغامض الذي نقل إلى مسؤوليه قلقه من الاتصال بين الرئيسين الأمريكي والأوكراني.

وفي مؤتمر صحافي في أحد فنادق نيويورك على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، حاول ترامب الذي بدت عليه علائم التعب وحتى القلق التقليل من أهمية الانتقادات. وقال «إنها نكتة!».

وأضاف «عزل من أجل هذا؟ عندما تعقد اجتماعا رائعا، وتجري اتصالا هاتفيا رائعا، متهما الديموقراطيين بأنهم «فعلوا كل ذلك خلال أسبوع (اجتماعات) الأمم المتحدة هذا مخطط له بالتأكيد».

ووعد الرئيس الأمريكي أيضا من جهة ثانية باعتماد «كامل الشفافية» بشأن عميل الاستخبارات. وقال «كنا سنقوم بذلك على أيّ حال، لكنّني أبلغت جميع أعضاء مجلس النواب بأنّني أؤيّد تماما شفافية المعلومات المتعلقة بما يسمّى المخبر».

أظهر مضمون المكالمة الهاتفية الذي نشره البيت الأبيض الأربعاء أن الرئيس الأمريكي طلب فعلاً من نظيره الأوكراني التحقيق بشأن نجل جو بايدن، الأوفر حظا لنيل ترشيح الحزب الديموقراطي للانتخابات الرئاسية في 2020.

ويحقق الديموقراطيون، الذين أطلقوا الثلاثاء إجراءات رسمية لعزل الرئيس، في ما إذا كان ترامب قد مارس ضغطا على حكومة أجنبية للتحقيق في شأن معارض سياسي له وما إذا كان قد استغل مساعدات لأوكرانيا تبلغ قيمتها 400 مليون دولار لممارسة ذلك الضغط.

وقال ترامب لزيلينسكي في المكالمة التي جرت في 25 يوليو (تموز) «ثمة حديث كثير عن نجل بايدن وعن أن بايدن أوقف التحقيق، ويريد الناس كثيرون ان يعرفوا المزيد عن هذا الموضوع، لذلك فإن أي شيء ممكن أن تفعلوه مع النائب العام سيكون رائعا».

وعندما كان بايدن يشغل منصب نائب الرئيس الأمريكي باراك أوباما، مارس مع عدد من القادة الغربيين ضغطا على كييف للتخلص من النائب العام الأوكراني فيكتور شوكين باعتبار أنه لم يكن شديدا بما يكفي ضدّ الفساد.

ولا يطلق ترامب في الاتصال أي تهديد ولا يقترح أي مقابل لطلبه بشكل واضح. لكنّه يدعو الرئيس الأوكراني إلى زيارة البيت الأبيض بعدما استمع إلى رده.

وأكد ترامب الأربعاء أنه لم يمارس «أي ضغوط» على زيلينسكي في هذه المحادثة . من جهته، أكد زيلينسكي في أول لقاء له مع ترامب في نيويورك «كان اتصالا هاتفيا عاديا». وأضاف «لم يمارس أحد ضغوطا علي».

وتم نشر مضمون المكالمة المؤلف من خمس صفحات – وهو عبارة عن ملخص للمكالمة وليس نصّا كلمة بكلمة – قبل اللقاء بين ترامب وزيلينسكي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

على الرغم من هذا النفي، قال الديموقراطيون إن نص المحادثة يعكس «بلا لبس استغلالا فاضحا ومقلقا لمنصب الرئيس من أجل تحقيق مكسب سياسي شخصي».

ورأى أحد قادتهم النائب آدم شيف «كما لو أن زعيم مافيا يتحدث». وأضاف «ماذا قدمتم لنا؟ قدمنا الكثير لكم لكننا لم نر في المقابل ما يكفي. أريد أن أطلب منك أن تسدي لي خدمة».

وتابع «ماهي الخدمة؟ بالتأكيد الخدمة هي أن تجري تحقيقات بشأن خصمه السياسي، تحقيقات حول عائلة بايدن».